**التحول الديمقراطي في إفريقيا والعمليات الانتخابية**

قبل الدخول بحيثيات الموضوع لابد من اعطاء تعريف لمفهوم التحول الديمقراطي، اذ تعددت التعريفات المقدمة للتحول الديمقراطي وذلك بحسب اختلاف المداخل التي ينظر من خلالها علماء السياسة إلى عملية التحول، ومن بين هذه التعريفات ما يشير إلى التحول الديمقراطي على أنَه تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، وهناك من يعرفها هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر .

وفي افريقيا مرت الحركة الديمقراطية بمراحل تبعا للسياق التاريخي الذي مرت به البلدان الافريقية والتطورات السياسية التي عرفتها خلال ذلك السياق ،علما ان مسالة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم قد عرفتها الممالك الافريقية القديمة والقبائل الموجودة هناك ولكن ضمن اطار تقاليد واعراف محددة تتبعها القبيلة ، ويمكن ان نقسم مراحل التطور الديمقراطي في افريقيا وفق الاتي :

**اولا / المرحلة الاستعمارية :-** حرص الاستعمار على عدم زيادة التعليم او الوعي السياسي بين الشعوب التي استعمرها اذ انه كان يدرك ان التعليم سيؤدي الى بالضرورة الى زيادة الوعي والى زيادة المطالب بالتحرر ومناهضة الاستعمار ، في دولة الكونغو مثلا لم يكن هناك سوى طبيب واحد عندما تركها الاستعمار البلجيكي ولم يكن هناك اي برلمانات منتخبة او تمثيل للشعوب وانما من اجل **( الديكور )** كان هناك بما يسمى **بالمجالس** **الاستشارية** التي تقدم بعض المشورة للحاكم البريطاني او الفرنسي ولما كانت الاغلبية من الشعوب الافريقية في هذه الحقبة هي عبارة عن قبائل مختلفة حيث الولاء للقبيلة كان يطغي على الولاء للدولة وكانت التقاليد القبلية هي السائدة على اساس انه كان هناك ما يسمى بمجلس زعماء القبيلة يجتمعون معا لمعالجة المشكلات التي تواجه القبيلة او افرادها وقد سعى الاستعمار الى استقرار هذه التقاليد التي كانت تضمن له عدم ظهور حركات تحررية او اضعافها على مستوى البلاد . ويمكن القول انه بالرغم من مطالبة اغرب لأفريقيا بإقامة انظمة ديمقراطية الا انه عبر تاريخ عبر تاريخه الطويل في احتلال القارة لم يحاول ان يدعمها في سبيل اقامة ذلك بل على العكس يمكن التأكيد ان افريقيا شهدت خلال المرحلة الاستعمارية مسعى غربيا لتغييب النموذج الديمقراطي وتسيد النظم التسلطية.

**ثانيا /المرحلة التحررية :-** في خمسينيات القرن الماضي ومع بزوغ حركات التحرر في مختلف انحاء العالم الثالث بدأت الشعوب الافريقية تدرك انها ليست اقل من غيرها في الحصول على حريتها وغالبا ما كان يقود تيار التحرر زعيم ما يجمع معه قبيلة رئيسة وتلتف حوله جموع الشعب وتكافح معه فعلى سبيل المثال (جوموكينياتا ) في كينيا اذ كانت تؤمن بان هناك قضية اساسية محورية هي التخلص من الاستعمار اولا حتى دون الاتفاق على اسس ارساء الديمقراطية وبعض منها دعم من قوى استعمارية كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية التي ظلت تدعم لسنين طويلة انظمة حكم ديكتاتورية في ارجاء مختلفة من العالم واضعفت هذه الانظمة المقدرة التنظيمية في مجتمعاتها للقوى المناهضة لها مثل النقابات والاحزاب والتنظيمات الجماهيرية فعطلت بذلك قدرة بعض الأنظمة السياسية الافريقية من ارساء دعائم الديمقراطية وزاد الامر سوءا بعد الاستقلال اذ كانت حركة التحرير تنتقل الى انشاء الحزب الرئيس او الاوحد في البلاد كونها هي التي قادت حرب التحرير وترى نفسها احق من غيرها بتولي تقاليد الحكم( كينيا ، ساحل العاج ... الخ) وساد نظام الحزب الواحد لا سيما في الدول التي كانت سائدة فيها الميول الاشتراكية – كما وسبق تحدثنا- اذ قدم الحزب الواحد نفسه على اساس ان الوضع لا يتحمل تأسيس احزاب اخرى وان اقامة احزاب على اسس قبلية سيغرق البلاد بالفوضى ويتفرق الشعب وان الظروف الدولية والاقليمية تحتم وجود حزب واحد قائد يقود مسيرة البلاد حول التقدم والتنمية ولذلك لابأس من كتم اصوات المعارضة والسيطرة على الصحف ووسائل الاعلام وعدم السماح بظهور نقابات مهنية قوية وتزامن ذلك كله مع فترة الانقلابات العسكرية التي شهدتها الكثير من الدول الافريقية اذ قدم الجيش نفسه على انه المخلّص الذي سيقود البلاد للأمام ويضع مصلحة الوطن نصب عينيه ولكن في النهاية تحول قادة الجيش الى مستبدين على غرار من قاموا بالانقلاب ضدهم، وفي هذه المرحلة قدم ايضا نموذج الديمقراطية الذي يقوم على اساس التعددية الحزبية لكنه اتهم من قبل انصار الحزب الواحد على اساس انه مؤامرة من الغرب والدول الاستعمارية السابقة من اجل محاولة العودة الى البلاد تحت شعار وطريق آخر هو دعم احزاب معينة ، بل قيل ايضا ان الدعوة الى احترام حقوق الانسان تدخل في هذا الاطار ايضا وبالمقابل ظهرت دعوات تقول ان سر قوة افريقيا وتماسكها يكمن في استمرار نظام القبيلة او الاثنية لا سيما في ظل عدم وجود حكومة مركزية قوية في بلد مترام تتعدد به اللغات لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي سقطت اغلب الانظمة التي اتخذت من نظام الحزب الواحد سبيلا لحكمها ودخلت افريقيا في هذه المرحلة ازمة مركبة ومتشابكة تدور حول اسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم وتتضمن ايضا عدد امن الازمات الفرعية التي تشكل النسيج العام لازمة الديمقراطية في افريقيا ابرزها:

- ازمة القيادة السياسية: اذ احاط الرعيل الاول من الاباء المؤسسون نفسه بهالة من القدسية والكاريزمية وبنى شرعيته في اطار العلاقة السياسية وفي الوقت الذي كان من المفترض ان تقوم هذه الزعامات بدور وظيفي في عملية بناء الدولة القومية الا انها سعت الى تكريس نمط الحكم الشخصي حيث اضحى شخص الزعيم محور النظام السياسي.

- ومنها ايضا ازمة الحرية السياسية والحقوق المدنية: فالديمقراطية تعني ان لكل مواطن مهما كانت درجته الاجتماعية حد ادنى من الاحترام والكرامة الانسانية كما انها تتضمن حرية الفكر والاعتقاد وابداء الراي دون خوف وايضا تتضمن قدرة المعارضة على توصيل رائيها .. الخ .

**ثالثا / مرحلة التحولات الديمقراطية**

تعتبر التسعينات من القرن الماضي عصر إعادة ولادة الديمقراطية في إفريقيا، فخلال تلك الحقبة شهد العديد من الدول الإفريقية عودة للديمقراطية الانتخابية بعد عقود من الحكم الشمولي الفاسد وقد ساعدت في ذلك سنوات من الضغط الداخلي والخارجي والذي شمل سخطًا شعبيًّا بسبب المعاناة الاقتصادية والتراجع السياسي لذلك برزت مطالبات بالإصلاح السياسي والديمقراطي خلال فترة التسعينات، وعندما وصلت المرحلة الثانية من الديمقراطية وانتشرت حول القارة الإفريقية، كانت التوقعات كبيرة بأن يؤدي التحول إلى الديمقراطية والذي أخذ مسارات عدة إلى توطيد الديمقراطية والتنمية حول القارة. وكانت الانتخابات تقع في جوهر هذه التوقعات حيث إنها تخدم بعض الأهداف الديمقراطية المهمة وأهم هذه الأهداف: المشاركة السياسية والتنافس والشرعية والتي تعتبر جميعها عناصر محورية لتعزيز الديمقراطية، وبينما لا تقوم الانتخابات وحدها ببناء ديمقراطية قوية فإنها رغم ذلك تبقى أساسية، ليس فقط لإنشاء الحكومات الديمقراطية بل أيضًا كمقدمة لتعزيز الديمقراطية على نطاق أوسع، ومع ذلك فقد يتم استعمال الانتخابات في بعض الأحيان كوسيلة لتمويه الحكم السلطوي وكشكل من أشكال الطقوس الديمقراطية التي لا تضمن بالضرورة حرية الاختيار، وبعد مرور حوالي ثلاثة عقود على رحلة الديمقراطية في إفريقيا، فقد حققت بعض الدول تطورًا ملحوظًا في عملية إجراء الانتخابات بانتظام وتعميق الديمقراطية، بينما لم يحقق البعض الآخر مثل هذا النجاح

بل على العكس من ذلك، يمكن القول: إن بعض الدول تراجعت في هذا المجال، وكما تشير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في تقرير الحوكمة الإفريقي الثاني، فإنه: منذ بداية إجراء الانتخابات في الثمانينات من القرن العشرين، تم إجراء العديد من الانتخابات في قارة إفريقيا إلا أن العديد من الدول لم يحظ بانتخابات جيدة، وفي المجمل فقد كان هناك تطور ملحوظ للحكم السياسي في بعض الدول بينما كانت التحسينات ضعيفة في دول أخرى وساءت الأوضاع في قسم ثالث منها. فقد كان التطور في مجال الحكم السياسي هامشيًّا في المجمل وتبقى المسارات المتعاكسة للتحول الديمقراطي في إفريقيا مصدرًا للقلق وسنحاول تتبع مسارات التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية وذلك بتحديد الأشكال والطرق المختلفة لهذه التحولات، كما نحاول تتبع مسار النجاحات والاخفاقات في هذه التحولات بأمثلة مستقاة من بعض الدول مثل غانا ونيجيريا والسنغال وبعض الحالات الخاصة بالعالم العربي مثل ليبيا ومصر وتونس .